السلطة الفلسطينية تندد بمحاولة نتنياهو اقتحام الحرم الإبراهيمي

الجيش الإسرائيلي: «حزب الله» يعمل على إنشاء مصنع للصواريخ الدقيقة

صورة التقطت بالأقمار الصناعية نشرها الجيش الإسرائيلي وقال إنه مصنع أسلحة لحزب الله قرب قرية نبي شيت بالبقاع اللبناني

مقاتل من حزب الله أمام دبابة للميليشيا

عواصم – «وكالات»: أعلن الجيش الإسرائيلي، مساء الثلاثاء، رصد موقع جديد أنشأته ميليشيات حزب الله لإنتاج الصواريخ الدقيقة بمنطقة البقاع شرقي لبنان، في تحذير ضمني من احتمال أن تشن إسرائيل مزيداً من الهجمات المضادة بعد أن تسبب هجوم بطائرات مسيرة قرب بيروت في اشعال مواجهة عبر الحدود لفترة وجيزة.

وكان القصف المتبادل الأحد الماضي هو الأعنف بين إسرائيل وحزب الله منذ حرب لبنان عام 2006، ورغم حرص الجانبين على تجنب التصعيد قالت إسرائيل إنها «ستتحرك ضد أي تحديث لترسانة حزب الله من الصواريخ»، بينما قال حزب الله إنه «سيرد على أي هجوم على الأراضي اللبنانية».

وفي بيان لوسائل الإعلام مصحوب بصور التقطت بالأقمار الصناعية، قال الجيش الإسرائيلي إن «حزب الله ينقل، بمساعدة إيران، معدات متخصصة إلى مصنع للأسلحة قرب قرية نبي شيت بالبقاع بهدف إنشاء خط إنتاج للصواريخ دقيقة التوجيه».

وأضاف بيان الجيش، أن «حزب الله نقل في الأونة الأخيرة بعض المعدات إلى «مناطق مدنية» في بيروت كإجراء احترازي ضد الضربات»، في إشارة إلى التوتر الذي تفجر بعد واقعة الهجوم على إحدى ضواحي بيروت بطائرتين مسيرتين يوم 25 أغسطس.

ولم يدل حزب الله بتعقيب بعد لكنه سبق ونفى أنه يملك وحدات لإنتاج صواريخ دقيقة التوجيه في لبنان. لكن حزب الله يقول إنها «تملك مثل هذه الأسلحة والتي يمكن استخدامها في استهداف أجزاء حيوية من البنية التحتية الإسرائيلية».

وفي كلمة يوم 31 أغسطس، اتهم الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله إسرائيل باستغلال قدرات الجماعة في استخدام الصواريخ دقيقة التوجيه ذريعة لشن هجمات.

ولمحت إسرائيل إلى أنها قد تشن هجمات واسعة النطاق على لبنان في حال تجدد التصعيد، على أمل أن يحرك ذلك بيروت لتحجيم حزب الله.

من جهة أخرى كشف معارضون في سوريا، أن ميليشيا حزب الله والمجموعات الإيرانية الأخرى، أخلت منذ يومين أكبر نقطة عسكرية لها في الجنوب.

ويعتقد المعارضون الذين رفضوا ذكر أسمائهم، أن سبب قرار الميليشيات التخوف من استهداف إسرائيلي، خاصة بعد التصعيد الأخير مع حزب الله في جنوب لبنان.

ولفتت المصادر إلى أن النقطة تضم مستودعات أسلحة ضخمة في شمال محافظة درعا، وأنفاقا كبيرة تستخدمها الميليشيات للتنقل، وأكدت أنها كانت منطقة محرمة على المدنيين.

من جهته، كشف الإعلامي المعارض أحمد المسالمة، في حديث لـ 24 أن النقطة باتت تضم اليوم عناصر تابعة للجيش السوري، بعد نقل الميليشيات إلى منطقة مجهولة.

وغالبا ما تتحدث وسائل إعلام سورية معارضة عن قواعد ونقاط عسكرية لميليشيات إيرانية في المناطق القريبة من المثلث الذي يجمع ريف دمشق بدرعا، والقنيطرة.

وتحدثت وسائل إعلام عن أسلوب جديد للميليشيات بإحلال عناصر من الجيش السوري ودمجهم مع الميليشيات للتمويه على إسرائيل.

■ «حزب الله» ينقل أكبر قواعده من جنوب سوريا خوفاً من قصف إسرائيلي

■ مساع لعقد قمة إسرائيلية أمريكية روسية لإخراج إيران من دمشق

من ناحية أخرى نددت السلطة الفلسطينية الثلاثاء بزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المقررة غدا إلى الحرم الإبراهيمي في الخليل جنوب الضفة الغربية.

وقالت الوزارة في بيان صحافي إن نتنياهو «يعتزم القيام بزيارة استعمارية استفزازية لمدينة الخليل وبلدتها القديمة وللحرم الإبراهيمي الشريف يوم غد بحجة المشاركة في طقوس رسمية لإحياء الذكرى التسعين لأحداث ثورة البراق، والترويج لرواية الاحتلال إزاء ما حصل فيها».

واعتبرت الوزارة أن زيارة نتنياهو «عنصرية بامتياز في محاولة لاستمالة الأصوات من اليمين واليمين المتطرف لصالحه (في الانتخابات المقررة هذا الشهر)، وتأتي في إطار مخططات اليمين الحاكم في إسرائيل لتهويد البلدة القديمة في الخليل بما فيها الحرم الإبراهيمي».

وحذرت الوزارة من مخاطر ونتائج زيارة نتانياهو لقلب مدينة الخليل «خاصة أن سلطات الاحتلال أبلغت سكان حي تل ارميدة والبلدة القديمة ومحيطها بإجراءات تضييقية وتنكيله بالمواطنين الفلسطينيين تمهيداً لتلك الزيارة المشؤومة مثل إغلاق الحرم الإبراهيمي الشريف أمام المصلين وحظر التجوال والتحرك».

وطالبت الخارجية الفلسطينية المجتمع الدولي والمنظمات الأممية المختصة تحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية تجاه معاناة الفلسطينيين في الخليل، وفضح زيارة نتنياهو وإدانتها.

وفي السياق حذرت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية من خطورة الأوضاع في المسجد الإبراهيمي إثر قيام مستوطنين بنصب الخيام في تل الرميدة وسط المدينة تمهيدا لزيارة نتنياهو غدا للمدينة.

واعتبرت الوزارة في بيان أن زيارة نتنياهو «تصعيد خطير ومساس بمشاعر المسلمين، وجر المنطقة لحرب دينية ستكون لها عواقب كبيرة»، داعية إلى «حماية المسجد الإبراهيمي، ومنع كافة المخططات الهادفة للسيطرة عليه وإبعاد المسلمين عنه».

من جهة أخرى كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، أمس الثلاثاء، وجود مساع جديدة لعقد لقاء ثلاثي، أمريكي روسي إسرائيلي في القدس، لمناقشة إخراج القوات الإيرانية من سوريا.

وقال نتانياهو في مستهل جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية، والأخيرة قبل انتخابات الكنيست المقررة في 17 سبتمبر الجاري: «نبذل في هذه الأيام جهوداً من أجل عقد لقاء ثلاثي آخر، بمشاركة روسيا، والولايات المتحدة، هنا في القدس، لمواصلة المباحثات حول إخراج إيران من سوريا»، وفق ما أوردت قناة «أي 24» الإسرائيلية، اليوم الأربعاء.

وأضاف أن «إسرائيل شهدت توترا في عدة جبهات خلال الأيام الأخيرة، ولكنها حققت جميع أهدافها، وذلك بفضل جهود وصرامة الجيش الإسرائيلي».

ولم يعرف بعد إذا كان اللقاء سيعقد قبل الانتخابات الإسرائيلية أم بعدها، وهو اللقاء الثاني بعد لقاء ثلاثي مماثل في 25 يونيو الماضي، جمع مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون، ونظيريه سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي نيكولاي باتروشيف، ومستشار الأمن القومي الإسرائيلي مئير بن شابات.

المعارضة تحبط هجوماً للقوات السورية والروسية في إدلب

مسلحون من المعارضة السورية

دمشق – «وكالات»: تصدت فصائل المعارضة السورية في محافظة إدلب، لهجوم شنته القوات الحكومية السورية والروسية على محور بلدة إعجاز في ريف إدلب، أمس الأربعاء.

وقال قائد عسكري في الجبهة الوطنية للتحرير التابعة للجيش السوري الحر، طلب التكتم على هويته: «تمكنت فصائل المعارضة من إحباط تسلل للقوات الحكومية السورية والروسية فجر اليوم الأربعاء، على محور بلدة إعجاز بريف إدلب الجنوبي الشرقي، وقتل 9 مهاجمين، وأصاب 6 آخرين بينهم عناصر من القوات الروسية».

وأكد القائد العسكري، أن «الهجوم يأتي بعد انقضاء مهلة الأيام الثمانية التي أعلنتها القوات الروسية في 24 أغسطس الماضي، ويعتبر التسلل أمس والقصف المدفعي لبلدة كفرسجنة وقرية أربنة في ريف إدلب الجنوبي، وتحليق مكثف للطيران في مدينة كفرنبل، إشارة على قرب بدء القوات الحكومية عملية عسكرية للسيطرة على طريق حماة حلب».

من جهته، اعترف المتحدث باسم قاعدة حميميم الروسية في سوريا، على مواقع التواصل الاجتماعي بالهجوم الذي نفذته القوات السورية والروسية على بلدة إعجاز.

وقال: «نفذت القوات الخاصة الروسية عملية نوعية ضد أحد الأهداف الإرهابية في منطقة إعجاز شرقي مقاطعة إدلب، وسقط عدد من القتلى والجرحى في صفوف القوات الخاصة الروسية، بعد استخدام المسلحين مناظير حرارية».

مصر تدعو الاتحاد الأوروبي للمواجهة الشاملة لجميع التنظيمات الإرهابية دون تمييز

القاهرة – «وكالات»: بحث وزير الخارجية المصري سامح شكري، مع جيل دي كيرشوف، المنسق العام للاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب تنسيق الجهود بين بلاده والاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الإرهاب والقضاء عليها باعتبارها آفة عالمية تهدد جميع الدول والشعوب.

وأعرب شكري عن التطلع لانعقاد اجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بالاستقرار، المنبثقة عن اتفاقية المشاركة، بالقاهرة قريبا، والتي ستتناول موضوعات مكافحة الإرهاب، مؤكدا على اهتمام مصر بتعزيز علاقات التعاون مع الاتحاد الأوروبي في هذا المجال الهام.

وأكد شكري للمسئول الأوروبي على دور مصر المحوري في التصدي للإرهاب، مستعرضا محاور المقاربة الشاملة لمكافحة الإرهاب التي تنتهجها مصر والتي لا تقتصر على الأبعاد العسكرية والأمنية، وإنما تمتد لتشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والتعليمية والجذور الأيديولوجية المسببة لتلك الظاهرة.

ودعا شكري إلى ضرورة المواجهة الشاملة لكافة التنظيمات الإرهابية دون تمييز، مشددا على أهمية تضافر جهود المجتمع الدولي نحو مواجهة كافة أشكال الإرهاب والعنف والتطرف، والعمل على تجفيف مصادر تمويل ودعم الجماعات الإرهابية والتصدي لتوفير الملاذ الآمن لعناصرها وتيسير انتقالهم.

هيئة الانتخابات تسابق الزمن

تونس: رفض الإفراج عن نبيل القروي

نبيل القروي

تونس – «وكالات»: قال محام لرويترز إن محكمة تونسية رفضت الثلاثاء طلبا بالإفراج عن رجل الإعلام والمرشح للرئاسة نبيل القروي الذي احتجز قبل نحو أسبوعين للاشتباه في غسل أموال والتهرب الضريبي.

وقال المحامي كمال بن مسعود وهو رئيس هيئة الدفاع عن القروي لرويترز دون الخوض في تفاصيل «رفضت المحكمة مطلبنا بإطلاق (سراح) السيد نبيل القروي».

ويذكر أنه تم إيقاف القروي في 23 أغسطس الماضي، الذي رشح نفسه الانتخابات الرئاسة، التي تجرى قبل الموعد، الذي كان محدد لها مسبقا.

من ناحية أخرى تواجه الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس تحدي تنظيم الانتخابات الرئاسية المبكرة بعد تغيير روزنامتها إثر وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي، ما يضعها في سباق مع الزمن لدعم الانتقال الديمقراطي الذي تمر به البلاد منذ 2011.

وتتعرض الهيئة المكلفة تنظيم الانتخابات لضغوط كبرى، إذ كان يُفترض أن تنظم الانتخابات البرلمانية المقررة في مطلع أكتوبر قبل الوصول إلى الرئاسية في نوفمبر في أحسن الظروف.

غير أن وفاة السبسي في 25 يوليو الماضي وضعتها أمام امتحان صعب، ووجدت نفسها ملزمة بالتحرك بسرعة قصوى بعد تقديم موعد الانتخابات الرئاسية الى منتصف سبتمبر الجاري.

وتقول المتحدثة الرسمية باسم الهيئة حسناء بن سليمان لفرانس برس: «الهيئة في سباق السرعة القصوى»، لتكون الانتخابات «وفقا للقواعد، وتضمن الإنصاف لمختلف المترشحين».

وسارعت الهيئة إثر قرار تغيير المواعيد الى تقديم مقترح للبرلمان بتعديل القانون الانتخابي والاستثناء صادق عليه النواب لاحقا.

ويهدف التعديل إلى اختصار بعض الآجال القانونية المتعلقة بالطعون في نتائج الانتخابات الرئاسية المبكرة تجنبا لانتهاك الدستور، وتجاوز المدة الرئاسية الموقتة المحددة بـ90 يوما، على أقصى تقدير.

وحصلت الهيئة التي ينتخب البرلمان أعضاءها التسعة، على الحبر المستخدم في الاقتراع للبصم، وبدأت كل التحضيرات اللوجستية، واختارت 26 مرشحا ليتنافسوا في الانتخابات من أصل 100 طلب.

وكسبت الهيئة رهاناً آخر تمثل في تسجيل أكثر من 7 ملايين ناخب بعد حملة إعلامية ودعائية مكثفة، تمكنت بعدها من تسجيل نحو 1.5 مليون ناخب جديد، 60 في المئة منهم من الشباب، محققة رقما قياسيا في هذا المجال منذ انتخابات 2011.

ولم يكن ذلك أمراً سهلاً نظراً لنسبة العزوف عن الاقتراع في الانتخابات البلدية التي جرت منتصف 2018 والتي شارك فيه ثلث المسجلين فقط، ولا يعرف كم ستكون نسبة المقترعين في الانتخابات المقبلة.

ومن أبرز التحديات التي تواجه الهيئة أيضاً، تسريع تنظيم دورات تكوينية لمراقبين ومشرفين سيوجدون في مراكز الاقتراع، ويراقبون الحملات، والتمويل الانتخابي. وشاركت في الدورات وزارات متخصصة والبنك المركزي.

وسيتحقق المراقبون من لجوء المتنافسين إلى تمويلات خارجية من عدمه، وتجاوز سقف التمويل الذي حدده القانون.

وتقول بن سليمان: «سيكون حوالي 55 ألفا بين مراقبين ومشرفين، كما تحاول الهيئة دوما أن تقدم الأفضل خاصة لمراقبة مواقع التواصل الاجتماعي والتمويل وتكون تبعا لذلك قراراتها مستندة إلى ملفات مدروسة جيدا».

ويرى رئيس منظمة «مراقبون» المتخصصة في مراقبة الانتخابات محمد مرزوق أن «الهيئة لم تقدم بعد الطرق الواضحة في تحديد ومراقبة التمويل والإنفاق».

وراكمت الهيئة سنوات من الخبرة منذ سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي، وشق البلاد طريقها نحو الممارسة الديمقراطية، إذ نظمت أكثر من جولة انتخابات تاريخية، بينها انتخاب المجلس التأسيسي في 2011، والانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى بالاقتراع العام في 2014، وأول انتخابات بلدية ديموقراطية في 2018.

لكن هذا لا يعني أنها ستتمكن من تجاوز الصعوبات بسهولة.

وتوضح بن سليمان، أن «الهيئة راكمت تجارب سابقة مهمة لكن تبقى الأمور معقدة، لأن القوانين تتغير ولأن عدد المترشحين أكبر والمناخ السياسي يتغير وعلينا أن نتأقلم».

إلا أن أستاذ التاريخ السياسي المعاصر عبد اللطيف الحناشي، يعتبر أن سرعة رد فعل الهيئة بعد وفاة الرئيس عبر طلب تقديم المهل «مؤشر مهم على جاهزيتها في معالجة الأمور بمرونة وحكمة».

وتزايد الاحتقان بين المتنافسين قبل انطلاق الحملة الانتخابية في 2 سبتمبر (أيلول) ما زاد من صعوبة مهام الهيئة.

وبعد توقيف صاحب قناة «نسمة» الخاصة نبيل القروي، أحد المرشحين البارزين الى الرئاسة، بتهم تبييض أموال، أصرت الهيئة على بقائه مرشحا ما لم يصدر قرار قضائي ضده.

ويرى الحناشي أن قرار الهيئة الإبقاء على ترشيح القروي «أمر يؤكد استقلاليتها ورفضها الرضوخ للضغوطات المختلفة التي طالبت بإسقاط ترشيحه».

وبعيد نشر قائمة تزكية المرشحين الـ26، وهو شرط أساسي في تقديم ملف الترشيح، كشف عدد من نواب البرلمان ومن الناخبين أنهم لم يزكوا أسماء معينة، نسبت إليهم تزكيتها، وقدموا اعتراضات للهيئة التي قبلت شكاوى الناخبين، وأحالتها على القضاء للنظر فيها.

ويفترض أن يحصل كل مرشح على توقيع عشرة أعضاء من البرلمان، أو 10 آلاف ناخب ليقدم ملف ترشحه.

وبدأت الحملة الانتخابية قبل موعدها بالنسبة للبعض، وكان الفضاء الافتراضي مساحة لها، إذ انتشرت الصفحات الممولة المتحدثة بأسماء المرشحين، وما انفك عدد المنخرطين فيها يتزايد بسرعة، وأهمها صفحة منسوبة لوزير الدفاع المستقيل عبد الكريم الزبيدي الذي أعلن ترشحه ونفى لاحقا ملكية صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي.

وأعلن رئيس الهيئة نبيل بفون أن الهيئة «ستوجه تنبيهات للمرشحين لحذف الصفحات» الممولة إلى أن تبدأ الحملة الانتخابية.

وأشادت منظمات دولية مختصة في مراقبة الانتقال الديمقراطي والانتخابات بتونس في التجارب السابقة، ومن بينها بعثات الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي.

وأقرت غالبية هذه المنظمات ببعض الثغرات في المسارات الانتخابية، لكنها أكدت في المقابل أنها لم تؤثر على النتائج النهائية.

ويقول الحناشي: «نجاح تنظيم الانتخابات هو نجاح لتجربة الانتقال الديموقراطي ودعم لها وبالإمكان أن تستفيد منها دول المنطقة التي تعيش انتقالا مماثلا، على غرار الجزائر والسودان».